

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٨

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالي لعام ٢٠٠٦  
بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ،  
والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق التعاون المالي لعام ٢٠٠٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية  
وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٣ ، وذلك مع التحفظ  
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ المحرم سنة ١٤٢٩ هـ

( الموافق ٢٣ يناير سنة ٢٠٠٨ م ) .

حسنى مبارك

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ

( الموافق ٢٤ مارس سنة ٢٠٠٨ م ) .

اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

حول

التعاون المالي

لعام ٢٠٠٦

## أن حكومة جمهورية مصر العربية

و

### حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون المالي القائم على روح المساواة والتكافؤ ،

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساس هذا الاتفاق ،

وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية ،

وإشارة إلى محضر المفاوضات الحكومية التي عقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢٠

سبتمبر ٢٠٠٦ بالقاهرة - قد اتفقتا على ما يلي :

#### ( المادة الأولى )

١ - تمكن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول من بنك التعمير الألماني ( KfW ) ، الكائن مقره في فرانكفورت على نهر الماين ، على المبالغ التالية :

١ - قروض لا يتجاوز مجموعها ٦٠٣٠٠٠٠٠٠ يورو ( ستون مليوناً وثلاثمائة ألف يورو ) لتمويل المشاريع التالية :

( أ ) قروض لا يتجاوز مجموعها ٢٨٣٠٠٠٠٠٠ يورو ( ثمانية وعشرون مليوناً وثلاثمائة ألف يورو ) لتمويل " قناطر أسبوط ومحطة الكهرباء الملحقه بها " .

( ب ) قرض لا يتجاوز مجموعها ٥٠٠٠٠٠٠٠ يورو ( خمسة ملايين يورو ) لتمويل " البرنامج المتكامل للمياه والصرف الصحي " .

( ج ) قرض لا يتجاوز مجموعها ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ يورو ( سبعة وعشرون مليون يورو ) لتمويل " برنامج الطاقات المتجددة " .

على أن تثبت الدراسة جدوى دعم هذه المشاريع ، وتكون الشروط التي توفرها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لحكومة جمهورية مصر العربية بالنسبة للقروض المذكورة تحت " أ " و " ب " و " ج " كما يلي :

- مدة القروض ٤٠ سنة ( منها ١٠ سنوات فترة سماح ) .
- الفائدة السنوية ٠,٧٥ ٪ ( خمسة وسبعون من مائة في المائة ) .
- ٢ - مساهمات مالية لتمويل إجراءات مرافقة ضرورية لتنفيذ ومتابعة المشاريع التالية :
  - ( أ ) مساهمة مالية لا يتجاوز مجموعها ١٧٠٠٠٠٠٠ يورو ( مليون وسبعمئة ألف يورو ) للمشروع المذكور في البند رقم ١ الحرف " أ " .
  - ( ب ) مساهمة مالية لا يتجاوز مجموعها ٤٠٠٠٠٠٠٠ يورو ( أربعة ملايين يورو ) للمشروع المذكور في البند رقم ١ الحرف " ب " .
- ٣ - مساهمة مالية لا يتجاوز مجموعها ٤٠٠٠٠٠٠٠ يورو ( أربعة ملايين يورو ) لتمويل صندوق الدراسات والخبراء رقم ١٢
- ٢ - إن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد من حيث المبدأ ، بالإضافة إلى المبالغ المذكورة في الفقرة ( ١ ) وفي المادة الخامسة من هذا الاتفاق ، وفي إطار القوانين المعمول بها داخل جمهورية ألمانيا الاتحادية وبعد استيفاء باقى شروط التغطية على استعداد لتقديم ضمانات لا يتجاوز مجموعها ٦٢٤٢٥٠٠٠ يورو ( اثنان وستون مليوناً وأربعمائة وخمسة وعشرون ألف يورو ) لإتاحة الفرصة للحصول على قروض مركبة في إطار التعاون المالي من خلال بنك التعمير الألماني ( Kfw ) للمشروعات المذكورة في الفقرة ( ١ ) البند المذكور في الفقرة ( أ ) البند رقم ١ الحرف " أ " و " ج " ، وكذلك المشروعات المذكورة في المادة الخامسة الفقرة ( ٥ ) ويتم توزيع هذه الضمانات على النحو التالي :

- ١ - للمشروع المذكور تحت " أ " من البند ١ من الفقرة ( ١ ) مبلغ لا يتجاوز مجموعه ٢٨٣٠٠٠٠٠٠ يورو ( ثمانية وعشرون مليوناً وثلاثمائة ألف يورو ) .

٢ - للمشروع المذكور تحت " ج " من البند ١ من الفقرة ( ١ ) مبلغ لا يتجاوز مجموعه ٢٧٠٠٠٠٠٠٠ يورو ( سبعة وعشرون مليون يورو ) .

٣ - لمشروع " الحد من التلوث البيئي " الناتج عن محطات التوليد الحرارية ، مرحلة ثانية " المذكورون في البند ( ٥ ) من المادة الخامسة مبلغ لا يتجاوز مجموعه ٧١٢٥٠٠٠ يورو ( سبعة ملايين ومائة وخمسة وعشرون ألف يورو ) .

( ٣ ) يمكن استبدال المشروعات المشار إليها في الفقرة ( ١ ) بمشروعات أخرى إذا ما تم الاتفاق على ذلك بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية .

( ٤ ) تطبق أحكام هذا الاتفاق إذا مكنت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية في وقت لاحق من الحصول من بنك التعمير الألماني (KFW) على قروض أخرى أو مساهمات مالية أخرى لتحضير المشروعات الوارد ذكرها في الفقرة ( ١ ) أو على مساهمات مالية أخرى لإجراءات مرافقة ضرورية لتنفيذ ومتابعة المشروعات الوارد ذكرها في الفقرة ( ١ ) .

( ٥ ) يتم تحويل المساهمات المالية المخصصة لتمويل الإجراءات التحضيرية والمرافقة بموجب البندين ( ٢ و ٣ ) من الفقرة ( ١ ) أعلاه إلى قروض في حالة عدم استخدامها لتنفيذ مثل هذه الإجراءات .

#### ( المادة الثانية )

( ١ ) استخدام المبالغ المشار إليها في المادة الأولى والخامسة من هذا الاتفاق وشروط منحها وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها لترسية العطاءات ستحكمها نصوص العقود التي تبرم بين مستلم القروض والمساهمات المالية وبين بنك التعمير الألماني (KFW) ، وتكون هذه العقود خاضعة للقوانين واللوائح السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

( ٢ ) يتم إلغاء الارتباط الخاص بمنح المبالغ المشار إليها فى البند ١ إلى ٣ من الفقرة ( ١ ) من المادة الأولى إذا لم يتم إبرام عقود الإقراض والتمويل خلال فترة ثمانى سنوات اعتباراً من سنة إتمام هذا الارتباط ، وسيكون ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ هو آخر موعد بالنسبة لهذه المبالغ .

( ٣ ) سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ، طالما أنها ليست مستلمة للقروض ، فى مواجهة بنك التعمير الألمانى ( KFW ) كافة المبالغ المدفوعة باليورو للوفاء بالتزامات مستلمى القروض الناشئة عن العقود التى سوف يتم إبرامها وفقاً للفقرة ( ١ ) .

( ٤ ) سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ، طالما أنها ليست مستلمة للمساهمات المالية ، فى مواجهة بنك التعمير الألمانى ( KFW ) أية استحقاقات محتملة لرد قيمة المساهمات المالية التى قد تنشأ استناداً إلى عقود التمويل الذى سوف يتم إبرامها وفقاً للفقرة ( ١ ) .

#### ( المادة الثالثة )

لا تحمّل حكومة جمهورية مصر العربية بنك التعمير الألمانى ( KFW ) أية ضرائب أو غيرها من الرسوم العامة الأخرى التى تفرض فى جمهورية مصر العربية وتتعلق بإبرام وتنفيذ العقود المشار إليها فى الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية أعلاه .

#### ( المادة الرابعة )

تمنح حكومة جمهورية مصر العربية للمسافرين والموردين حرية اختيار مؤسسات النقل البرى والبحرى والجوى لتأمين النقل للأشخاص والبضائع الناتج عن منح القروض والمساهمات المالية ولا تتخذ أية إجراءات من شأنها أن تستثنى أو تعوق الاشتراك المتكافئ لمؤسسات النقل التى يوجد مركز عملها فى جمهورية ألمانيا الاتحادية كما تمنح عند اللزوم التصاريح الضرورية لمشاركة مؤسسات النقل هذه .

## ( المادة الخامسة )

( ١ ) يتم إعادة تخصيص القرض المنصوص عليه فى اتفاق التعاون المالى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠٠ والمؤرخ فى ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ، والذي كان مخصصا لـ " برنامج القطاع الخاص الصناعى / حماية البيئة ، مرحلة ثالثة " بمبلغ ١٠٢٠٠٠٠٠٠ يورو ( عشرة ملايين ومائتا ألف يورو ) ، ليصبح قرضاً إضافياً لدعم المشروع الوارد ذكره تحت " ب " من البند ١ الفقرة ( ١ ) من المادة الأولى ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع .

( ٢ ) يتم إعادة تخصيص القرض المنصوص عليه فى اتفاق التعاون المالى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٩٢ والمؤرخ فى ٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، والذي كان مخصصا لدعم " برنامج قطاع القطن " ، والذي أعيد تخصيصه لدعم مشروع التمويل الريفى بالدقهلية " بمبلغ ٨٠٠٠٠٠٠٠ يورو ( ثمانية ملايين يورو ) ، ليصبح قرضاً إضافياً لدعم المشروع الوارد ذكره تحت " ب " من البند ١ الفقرة ( ١ ) من المادة الأولى ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع .

( ٣ ) يتم إعادة تخصيص القرض المنصوص عليه فى اتفاق التعاون المالى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ والمؤرخ فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ ، والذي كان مخصصا " برنامج قطاع القطن " ، وكذلك إعادة تخصيص المساهمة المالية التى سبق تخصيصها من هذا القرض لدعم الإجراء المرافق لمشروع " التمويل الريفى بالدقهلية " بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ يورو ( سبعون ألف يورو ) ، ليصبحا مساهمة مالية لإجراء مرافق ضرورى لتنفيذ ودعم المشروع الوارد ذكره تحت " ب " من البند ١ الفقرة ( ١ ) من المادة الأولى ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع .

( ٤ ) يتم إعادة تخصيص المساهمة المالية المنصوص عليها في اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠٠ والمؤرخ في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ ، والتي كانت مخصصة لإجراء مرافق لمشروع " التمويل الريفي بالدقهلية " ، بمبلغ ٢٣٠٠٠٠ يورو ( مائتان وثلاثون ألف يورو ) ، لتصبح مساهمة مالية لإجراء مرافق ضروري لتنفيذ ودعم المشروع الوارد ذكره تحت "ب" من البند ١ الفقرة ( ١ ) من المادة الأولى ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع .

( ٥ ) يتم إعادة تخصيص القرض المنصوص عليه في اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠١ والمؤرخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠١ ، والذي كان مخصصا لمشروع " تطوير محطات الكهرباء المائية الصغيرة " ، بمبلغ ٧١٢٥٠٠٠ يورو ( سبعة ملايين ومائة وخمسة وعشرين ألف يورو ) ، ليصبح قرضا لمشروع " الحد من التلوث البيئي الناتج عن محطات التوليد الحرارية ، مرحلة ثانية " ، على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذا المشروع .

( ٦ ) فيما عدا ذلك تسرى أحكام اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠٠ والمؤرخ في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٠ أيضا على المشاريع الوارد ذكرها في الفقرات من ( ١ ) إلى ( ٤ ) ، وكذلك تسرى أحكام اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٩٢ والمؤرخ في ٢ ديسمبر ١٩٩٢ أيضا على المشروع الوارد ذكره في الفقرة ( ٢ ) ، كما تسرى أحكام اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لعام ١٩٩٣ والمؤرخ في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ أيضا على المشروع الوارد ذكره في الفقرة ( ٣ ) ، وكذلك تسرى أحكام اتفاق التعاون المالي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة ألمانيا الاتحادية لعام ٢٠٠١ والمؤرخ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠١ أيضا على المشروع الوارد ذكره في الفقرة ( ٥ ) .



## ( المادة السادسة )

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ بمجرد قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المتطلبات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت من جانب جمهورية مصر العربية . ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام الإخطار .

حرر في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٣ من أصلين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية . وفي حالة الاختلاف في تفسير النصين الألماني والعربي يُعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

( إمضاء )

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

فايزة أبو النجا

## قرار وزير الخارجية

رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٨

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٧) الصادر بتاريخ ٢٣/١/٢٠٠٨ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المالى لعام ٢٠٠٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية المانيا الاتحادية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٧ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٨ ؛

### قرر:

( مادة وحيدة )

يُنشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون المالى لعام ٢٠٠٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٧ ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٧/٤/٢٠٠٨ صدر بتاريخ ٢١/٤/٢٠٠٨

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط